سرى للغاية

اجتماعات مجلس الرئاسة
القاهرة – قصر القبة فى ٣ أكتوبر ١٩٦٢
(الاجتماع الثالث)

الحاضرون

الرئيس جمال عبد الناصر، عبد اللطيف البغدادى.. نائب رئيس الجمهورية، عبد الحكيم عامر.. نائب رئيس الجمهورية، زكريا محى الدين.. نائب رئيس الجمهورية، حسين الشافعى.. نائب رئيس الجمهورية، كمال الدين حسين.. نائب رئيس الجمهورية، أنور السادات، حسن ابراهيم، على صبرى.. رئيس المجلس التنفيذى، نور الدين طراف، أحمد عبده الشرباصى، كمال الدين رفعت.

المحتويات

	الموضوع	**الصفحة**
١-	تنظيم العمل فى مجلس الرئاسة، والعلاقة بينه وبين الوزراء، وضمان الرقابة الفعالة وتطبيق الميثاق	١
٢-	وضع مستأجرى الأراضى الزراعية	٣٧-٣٨

سرى للغاية

قرارات مجلس الرئاسة
فى ١٩٦٢/١٠/٣

دار البحث فى الاجتماع حول مسألتين رئيسيتين:

الأولى: الموقف فى الجمهورية العربية اليمنية فى ضوء آخر التطورات هناك.

الثانية: تنظيم العمل فى مجلس الرئاسة، وتوزيع المسؤوليات بين أعضائه.

فيما يتعلق بالموقف فى اليمن، استعرض الحالة فى البلد العربى الشقيق، ودرس البرقية التى تلقاها الرئيس جمال عبد الناصر من الزعيم عبد الله السلال رئيس مجلس الوزراء اليمنى والقائد العام للقوات المسلحة، وقد قال فى برقيته: يسرنى أن أبلغ سيادتكم قرار الحكومة العربية اليمنية بتمسكها بميثاق جدة فيما بين الجمهورية العربية اليمنية والجمهورية العربية المتحدة، وتنفيذ أحكام هذا الميثاق الذى أبرمته مع سيادتكم حكومة اليمن السابقة ولم تحترمه.

ويسرنى ياسيادة الرئيس، أن أبلغكم تقدير الشعب اليمنى لوقوفكم بجانب الشعوب المناضلة من أجل حريتها ورسم مستقبلها تحقيقا لأهداف هذه الشعوب.

والسلام عليكم ورحمة الله".

وقد قرر مجلس الرئاسة التزام الجمهورية العربية المتحدة بميثاق جدة، وعزمها على وضعه موضع التنفيذ اذا وقع أى اعتداء على حدود أو أراضى الجمهورية العربية اليمنية.

انتهاء مجلس الرئاسة من تنظيم العمل فيه، فى ضوء الدراسة التى قامت بها اللجنة الفرعية التى ألفت لهذا الغرض فى الأسبوع الماضى.

تقرر تأليف ٦ لجان فرعية من بين أعضاء مجلس الرياسة، تم تشكيلها وتحديد اختصاصاتها على النحو التالى:

١- لجنة الاقتصاد القومى: وتتكون من السادة.. عبد اللطيف البغدادى، حسن ابراهيم، أحمد الشرباصى.

٢- لجنة الخدمات والادارة المحلية: وتتكون من السادة.. كمال الدين حسين، نور الدين طراف، كمال رفعت.

٣- لجنة التنظيم والرقابة: وتتكون من السادة.. زكريا محى الدين، حسين الشافعى، حسن ابراهيم.

٤- لجنة السياسة الخارجية: وتتكون من السادة.. حسين الشافعى، زكريا محى الدين، أحمد الشرباصى.

٥- لجنة الشئون العربية: وتتكون من السيدين.. أنور السادات، كمال رفعت.

٦- لجنة تطبيق الميثاق: وتتكون من السيدين.. نور الدين طراف، كمال رفعت.

سرى للغاية

اجتماعات مجلس الرئاسة

القاهرة – قصر القبة فى ٣ أكتوبر ١٩٦٢

(الاجتماع الثانى)

بغدادى: تنظيم أعمال المجلس: ورغم أن الموضوع أساسا على هدى ما جاء فى الاعلان الدستورى، اللى هو بينص على إن المجلس مسؤول عن اقرار السياسة السياسية والاقتصادية والادارية، وفى نفس الوقت مراقبة التنفيذ لهذه السياسة، وله الحق كذلك فى التحقيق والمراقبة بلجان وفق ما يشاء فى هذا الأمر. فاللجنة على ضوء هذا حددت المجالات اللى ممكن إنها تعمل فيها؛ فحددت أولا مجال بالنسبة للاقتصاد القومى، وبعدين بالنسبة للخدمات الاجتماعية والادارة المحلية للدولة، وبعدين بالنسبة للتنظيم الادارى والتنمية الادارية والسياسة الانتاجية.

ورأت اللجنة فى الحالة دى علشان تقدر تقوم بدراستها تتطلب تجهيز ودراسة، هذا ما يدل على أن التجهيز لهذه الدراسة سيحتاج الى أجهزة فنية؛ فرأت أولا.. لابد من تشكيل لجان فى داخل المجلس، ويوكل الى كل لجنة بمجال من هذه المجالات. وفى نفس الوقت يساعد هذه اللجان أجهزة فنية متخصصة فى هذه العمليات اللى حتكون جنب هذه اللجان. وحتكون من ضمن هذه اللجان بالأجهزة المتخصصة؛ هى دراسة الموضوعات اللى يرى المجلس دراستها أو التى تلحق له من المجلس التنفيذى قبل عرضها على اللجنة. فكونت أو اقترحت اللجنة لتشكيل لجان؛ من لجنة الاقتصاد القومى، ولجنة الخدمات الاجتماعية والادارة المحلية، ولجنة التنظيم والرقابة، ولجنة السياسة الخارجية.

ورأت كذلك تشكيل لجنة خاصة بتنفيذ الميثاق؛ حتى لا تصدر قرارات تتعارض مع الرؤى والأسس والمبادئ اللى أقرت فى الميثاق.

فى نفس الوقت هذه اللجان ستقوم بأعمالها أو ستحدد اختصاص كل لجنة من هذه اللجان، وهى واردة فى المذكرة فى صفحة ٣:

اللجنة الاقتصادية ولجنة الاقتصاد القومى، وايه هى المشاكل اللى هتقوم بحلها، بعد كده سياسة التجارة الخارجية وتوزيعاتها جغرافيا.. ده بالنسبة للجنة الاقتصاد القومى.

وكذلك بالنسبة للجنة التنظيم والرقابة، حددت برضه المسائل اللى حتقوم بدراستها ومراقبتها، وارد فى صفحة ٥ من المذكرة.

وكذلك لجنة الخدمات والادارة المحلية، برضه حددت الموضوعات اللى حتقوم ببحثها ودراستها؛ وارد فى المذكرة فى صفحة ٦.

وكذلك لجنة السياسة الخارجية، برضه حددت أنها حتقوم بالبحث ووضع المقترحات وخطة العمل فى المجالات المختلفة للسياسة الخارجية؛ بما يحقق الأهداف والمبادئ الواردة فى الميثاق الوطنى وبرامجها التنفيذية فى مجالاتها الاقتصادية والاجتماعية والادارية.

بعد كده فيه لجنة التخطيط والميثاق، كذلك برضه حددت ايه العمل والبرامج، وكذلك رأت اللجنة ضمانا للتنسيق والتكامل فى الربط بين أعمال مجلس الرئاسة واللجان المقترحة فى المجلس، وبين أعمال المجلس التنفيذى ولجانه الادارية المقترحة – اللى هى ٥ لجان – رأت تشكيل جهاز فنى وادارى يعاون مجلس الرئاسة. وفى نفس الوقت مجلس الرئاسة وطبعا لجانه تقوم بتقديم المذكرات الفنية، وفى نفس الوقت يعاون المجلس التنفيذى فى نفس الموضوعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والادارية.

واللجنة برضه رأت تكوين هذا الجانب الفنى، فرأت إنه يستحسن إنه يتكون من شعب متخصصة، وتتدرج تحت كل شعبة من هذه الشعب مكاتب فنية متخصصة.

هذه الشعب وهذه المكاتب تقوم بدراسة الموضوعات اللى هى تتعلق بمجلس الرئاسة أو المجلس التنفيذى أو بلجان مجلس الرئاسة.

وكذلك تقوم بالمتابعة ودراسة تقارير المتابعة من النواحى المختلفة من النشاط الاقتصادى والاجتماعى والادارى والسياسى، وابداء الرأى فى هذه الموضوعات اللى تعرض عليها. وكل ده برضه اعداد للعرض فى اللجان المشكلة من داخل المجلس.. وده برضه تمهيد للعرض على مجلس الرئاسة.

كمان فى نفس الوقت اقترحت اللجنة تشكيل لجنة فنية لكل من مجلس الرئاسة ومجلس الدفاع القومى والمجلس التنفيذى؛ للقيام بجميع أعمال السكرتارية من جدول الأعمال وتجهيز محاضر الاجتماعات ومتابعة تنفيذ القرارات.

كذلك رأت اللجنة أن تقوم سكرتارية مجلس الرئاسة بتزويد السادة أعضاء مجلس الرئاسة بصفة مستمرة بالبيانات والمعلومات والتقارير الدورية سواء التى تمس الأمور الداخلية أو الخارجية؛ حتى يمكن للسادة أعضاء مجلس الرئاسة من القيام بمسؤولياتهم على مستوى الجمهورية.

كذلك رؤى ضمانا للتنسيق وعدم التضارب، أن يشرف على جميع الأعمال السكرتارية والمكاتب الفنية سكرتير عام رئاسة الجمهورية، يعاونه سكرتير محلى لكل مجلس؛ المجلس التنفيذى له سكرتيره، مجلس الدفاع له سكرتيره، والسكرتير العام يشرف على كل هذه المجالس، وينسق بين المكاتب الفنية والشعب والسكرتارية الفنية، وله الحق ويستحسن أن يحضر جميع جلسات مجلس الرئاسة ومجلس الدفاع والمجلس التنفيذى؛ حتى يكون على بينة بالصورة وبالأعمال والقرارات التى تصدر من هذه المجالس علشان يمكنه أن ينسق ويمنع التضارب.

رؤى كذلك أثناء مناقشة الموضوع اقتراح انشاء جهاز للمراقبة؛ لمراقبة تحقيق الأهداف.

هو قيل إنه مدير مكتب التفتيش فى الدولة، لكن النص الدستورى.. التفتيش يتبع رئيس المجلس التنفيذى. ولكن نص بالنسبة لمجلس الرئاسة.. له الحق فى المراقبة والتفتيش؛ فرؤى تسمية الجهاز جهاز المراقبة بدل جهاز التفتيش. وأهمية دور هذا الجهاز بالنسبة أولا لأعمال المتابعة: يبقى يتبين حقيقة البيانات التى تبلغ للمجلس، وهل هذه البيانات عكسية أو غير حقيقية. وكذلك يكون له الحق فى أن يذهب للموقع ويقيم المشروع نفسه ويشوف: هل هذا المشروع حقق الأهداف المطلوبة منه كما قدرت أم لا؟ ويشوف مستوى تحقيق الأهداف وايه الثغرات وايه النقص حتى يعرض على اللجان.

ورؤى ضمانا لحسن سير العمل فى هذا الجهاز أن يتبع مجلس الرئاسة؛ حتى يكون له الحق فى الحصانة، وأن يجنب أى ضرر أو أن نبعد عنه الشعور بالخوف من وقوع أى ضرر عليه. وهذا الجهاز بيكون بأقل عدد ممكن، ويمكن أن يستعين بالأجهزة الفنية اللى أنشئت تبع مجلس الرئاسة؛ اللى هى المكاتب الفنية التى تتبع الشعب، وهل ستكون جهاز فنى متخصص برضه؟ لكن رؤى أنه ممكن الاستعانة بهم فى تقييم المشروعات وهل حققت أهدافها أم لا.

كذلك الموقف الفنى لأعضاء مجلس الرئاسة.. لهم الحق فى الاتصال بالسادة الوزراء بالنسبة للموضوعات اللى يقوموا بدراستها، فاتفق أن يعطى لهم هذا الحق؛ يعنى إنهم لهم الحق – أعضاء مجلس الرئاسة – فى الاتصال سواء بالوزراء أو الفنيين واستدعائهم فى زيادة فى الدراسة تمهيدا للعرض على مجلس الرئاسة، وهذا الدور له علاقة بالدراسة فقط وليس له علاقة بالناحية التنفيذية.

خلاصة الموضوع.. تشكيل مجالس وتشكيل لجان من داخل المجلس هنا.. لجنة الاقتصاد القومى – لجنة الخدمات والادارة المحليه – لجنة التنظيم والادارة – لجنة السياسة الخارجية – لجنة تطبيق الميثاق.. خمس لجان. وبعدين علشان اللجان دى تقدر تقوم بمسؤوليتها بتشكل جهاز فنى متخصص يتبع مجلس الرئاسة، وفى نفس الوقت يتبع مجلس الرئاسة والمجلس التنفيذى.

وهذا الجهاز الفنى بيكون من شعب يندرج تحتها مكاتب فنية متخصصة، وبعدين فيه دور البحث والدراسة، وبعدين فيه السكرتارية الفنية تخدم المجلس التنفيذى وتخدم مجلس الرئاسة وتخدم مجلس الدفاع؛ علشان جدول أعمال ومحاضر الجلسات ومتابعة تنفيذ القرارات.

وعلشان التكامل والتناسق بين كل الأجهزة دى يوجد سكرتير واحد.. سكرتير عام لكل الأجهزة، وبعدين بيكون فيه سكرتير لكل مجلس؛ سكرتير محلى والسكرتير العام بيعمل فى سكرتارية المجالس الثلاثة علشان يلم بالأمور الفنية فى هذه المجالس الثلاثة.

وبعدين اقتراح انشاء جهاز للمراقبة وتحقيق الأهداف، جهاز متخصص برضه فى تقييم المشروعات؛ لازم يتوافر فيه عنصر الخبرة والقدرة فى تقييم هذه المشروعات، وهل المشروع يحقق أهدافه ولا لأ. ويستعين برضه بالأجهزة الفنية اللى هى موجودة وتابعة لجهاز مجلس الرئاسة.

ده المقترح بالنسبة للعضو من أعضاء المجلس علشان يبقوا فى الصورة باستمرار؛ لازم سكرتارية فنية وبصفة مستمرة وبصفة دورية فيه تقارير عن معلومات، سواء معلومات داخلية أو خارجية. وحتى يكون مسؤولا على مستوى الجمهورية فلازم يكون فى الصورة، حتى الموضوع اللى يوضع موضع البحث فيكون عنده صورة كاملة يقدر يبدى فيها رأيه. بجانب هذا يعطى برضه المرونة فى إنه فى الدراسة يقدر يتصل بزملائه الوزراء، أو يستدعى – عن طريق الوزير – بعض الفنيين لاستكمال الدراسة اللى هى مطلوبة منه، اذا لم تتوافر العناصر الفنية المشكلة فى الأجهزة التابعة للمجلس.

حسين: كنا بنتناقش فى النقطة بتاعة لجنة تطبيق الميثاق، وسيبنا للمجلس يقرر اذا كانت دى تبقى لجنة منبثقة من مجلس الرئاسة أو من اللجنة التنفيذية العليا المؤقتة للاتحاد الاشتراكى.

النقطة بتاعة اشتراك الوزراء فى اللجان أو استدعاء الوزراء أو الفنيين؛ نقطة حصل فيها جدل كتير فى اللجنة.. يعنى فيه رأى بيقول: إن مش عايزين التجربة بتاعة مجلس الخدمات ومجلس الانتاج، والتضارب اللى كان بيحصل بين الوزارات وبين هذه الأجهزة؛ يمكن مش مستحسن إن يستدعى الوزراء ويبقى فيه اتصال مباشر بين أعضاء المجلس والوزراء. ده حفاظا فى إن مايبقاش فيه أسباب كثيرة فى الاحتكاك بين المجلس هنا وبين الوزراء المختصين، ونجد مكتب اللى عايز حاجة يبعت للمكتب الطلب بتاعه، وبيروح للوزارة المختصة اذا كان فيه معلومات أو بيانات والمعلومات والبيانات بتيجى.

الموضوع بتاع تفتيش الدولة، يأتى من أن المجلس حقيقة لقينا دور الوزير؛ السياسة العامة ومراقبتها، وبعدين الرقابة، وبعدين التشريع. بالنسبة لوضع السياسة العامة آهو المجلس يعنى يحط الخطوط العريضة بتاعتها، تقريبا هى متفق عليها. جايز إنه يستعين بناس تانيين، لكن متهيألى ماهواش عاوز جهاز كبير علشان الاستعانة فى وضع السياسة التوجيهية بالسياسة العليا فى أى موضوع.

وبعدين الرقابة، الرقابة بطريقة التقارير فقط رقابة ماهياش مجدية؛ علشان يبقى فيه كثير جدا من الأخطاء فى هذه التقارير. فاقترح الفكرة بتاعة أن ينشئ التفتيش بتاع الدولة أو جهاز يبقى تبع مجلس الرئاسة مباشرة، وده كمان علشان يقلل الأسئلة بين الوزارات وبين المجلس، ويبقى العملية عملية بتاعة الدولة؛ بتتأكد إن مشروعاتها بتتنفذ وبتجيب النتيجة اللى المفروض إنها تجيبها.

ده فى موضوع الرقابة، يعنى يبقى فيه رقابة، نتيجته فيه تقارير بتعرض، ونتيجة إن فيه جهاز بيروح فيه ناس كبار يعنى ذمتهم بتكون كويسة، ويكونوا فنيين كويسين، ويكونوا محايدين يعنى زى القضاة. تحكيمى فى عمليات معينة بيروحوا لأى حد فى أى حتة ماعدا طبعا الوزراء، والمكاتب بتاعتهم فى محافظات، فى الحتت دى يقدروا يروحوا ويشوفوا المشروع الفلانى بتاعهم ده هل اتعمل بالطريقة اللى تؤدى الغرض بتاعه ولاّ لأ؟

وبعدين التشريع.. المفروض المجلس بيقوم بعملية تشريع، فازاى حيقوم بالعملية؟ برضه الآن فيه اللجان الفنية اللى هى اللجان المختلفة بتاعة المجلس، كل لجنة بدل ما نعمل لجنة تشريعية فى المجلس – جزء من المجلس يعمل باللجنة التشريعية – اذا اتقسم المجلس الى لجان، فكل لجنة بتبص فى التشريعات الخاصة بالموضوع اللى هى حتشوفه، وطبعا كل لجنة من اللجان هى بتبحث وتقدم بحث للمجلس؛ علشان المجلس هو اللى بياخد قرار فيه، واللجنة ما بتخدش قرار فى حاجة.

وهنا برضه ضرورى يحصل فيه جهاز برضه موجود علشان عملية التشريع ولجان كثيرة جدا، ولازم يحصل اتصال بين اللجان وبعضها من ناحية التشريع؛ علشان ما تحصلش تشريعات متضاربة، ولازم يحصل اتصال بين الجهاز الحالى اللى موجود للتشريع.

الجهاز دلوقتى يمكن اللجنة التشريعية فى المجلس التنفيذى حتشرف عليه طبعا، لكن العمل بتاعه جايز إن المجلس إن هنا يدى توجيه عام. مثلا إحنا عندنا جملة قوانين؛ قانون مدنى وقانون جنائى وقانون ادارى، القوانين المختلفة دى اللى هى القوانين الكبرى. جايز إحنا بندى توجيه فى أى القانون اللى يطلع الأول، ولاّ ندى تواريخ اللى القوانين تطلع امتى، عموما لازم نعمل نوع من اتصال بين اللجان المختلفة بتاع المجلس واللجنة التشريعية فى المجلس التنفيذى.

بغدادى: لو سمحت.. فى التشريع إحنا قلنا: إن كل لجنة متخصصة بالنسبة للموضوعات عن طريق اللجان بشكل موضوعى، ويبقى فيه مكتب للتشريع موجود وهذا المكتب بيخدم كل اللجان. والمكتب ده طبعا متصل باللجنة التشريعية والمفروض فيه سكرتير عام بينسق هذه العملية.

عبد الناصر: تعليقى بالنسبة للموضوع كله، مش عايزين نرجع نشتغل بنفس الطريقة بتاع زمان! وإلا نبقى حنلف فى دوامة تزهق الواحد! يعنى بنجتمع وبنمسك القوانين اللى بيجيبها مجلس الوزراء، وبيكون مادة واحد ايه مادة اتنين ايه!

وتانى حاجة حتكلم عنها طريقة العمل: الحقيقة كان فيه فراغ، وإن أنا كنت حاسس إن فيه فراغ! إحنا مشينا فى التفاصيل لغاية ما الواحد مش لاقى ساعة.. مش لاقى وقت يعنى عندى فى المكتب تلاقى حاجات من شهر ٦! وعندنا المجلس التنفيذى.. المجلس التنفيذى لازم يشتغل، إحنا شغلنا بيتهيألى نشتغل بمستوى أعلى اللى هو عملية القرارات؛ بمعنى مانقعدش نحط قوانين يعنى لازم نفكر أولا وندى توجيه للمجلس التنفيذى فى الموضوع ده، ويبعتلنا به قانون. اذا كنا هنقعد هنا وهنبص هييجى لنا فى الجلسات قانون نقعد نمسك القانون مادة ١ ومادة ٢، أنا أفضل بالنسبة للقوانين دى أن نعتمد على اللجنة، وتكون داخلة فى حدود السياسة العامة.

وياريت ماتتعملش قوانين قبل ماتحصل مناقشة عليها.. قبل ما يبعت القانون يبعت لى مذكرة من المجلس التنفيذى، ويقول: إنه عايز يعمل قانون بالنسبة لكذا وكذا وكذا. ما نقعدش بقى نمسك مادة ١ ومادة ٢، بنراجع الفكرة هل هذه الفكرة تنطبق مع الميثاق أو ماتنطبقش؟ هل الدولة عليها عبء أزيد من اللى عليها؟ أو هل نوافق عليها أو مانوافقش عليها؟ بعد كده القانون بيبقى جاى بعد الفكرة مدروس.. هذا بالنسبة للقوانين. ومانغرقش فى عملية القوانين اللى عشناها فى العشر سنين اللى فاتت، ولو تشوف تلاقى مثلا قوانين بعد شهر من صدوره تعديل وبعد شهرين تعديل.. الى آخره!

النقطة التانية.. اللى هى العلاقة بين أعضاء المجلس أو المجلس والوزراء. وأنا مأظنش إن احنا هنعدل فى دور الوزراء؛ يعنى الحقيقة لازم يبقى فيه استقرار واضح، ولكن ما أظنش برضه إن كل واحد عايز يدخل للوزير اللى عايزه، ونبص نلاقى الوزراء عندنا الصبح كل واحد عنده وزير! وفى نفس الوقت بيحصل خلل وبيحصل تضارب.

ولكن الوزير يحضر الاجتماع ده، يعنى فيه فرق بين إن احنا ١٢ واحد بنقعد و١٢ وزير، وفيه فرق إن وزير يحضر اجتماع لجنة اذا دعت الضرورة، باعتبر هذا يبقى فيه ضرورة قصوى حتى ممكن تكون بالنسبة ليه؛ لأن ممكن يحدث تناقض لأن العملية تبقى تمييز بينه وبين مجلس الوزراء. وفى نفس الوقت اذا الوزير مكانش فيه وحدة فكرية معانا، تبص نلاقية شغال فى تناقض، فى نفس الوقت يعنى يبقى فيه انفصال!

بالنسبة للفنيين، أنا شايف إن مافيش داعى ناخد وإلا بيحصل خلل فى العملية التنفيذية. ولكن ممكن بنطلب عن طريق رئيس المجلس التنفيذى يقول لنا الرأى الفلانى فى كذا أو كذا، أو اذا كان عندنا بييجى للجنة الفلانية.

حسين: هو اللى بييجى الوزير ومعاه الفنيين بتوعه.

عبد الناصر: طبعا.. اذا جه الوزير بييجى ومعاه الفنيين بتوعه، كون مثلا أقول وزارة الاسكان ابعت لى مدير التخطيط عن كذا كذا ويقدمه؛ يبقى الوزير بيعمل ايه بقى؟! مش كده؟

حسين: هو الحقيقة أنا الكلام ده قلت ايه؟ إن اللى حيتخرب بيته الفنى – أنا بتكلم بصراحة يعنى فى الموضوع ده علشان أنا مجرب العملية دى – اللى حيتخرب بيته الفنى اللى هييجى من ناحية الوزارة ويقول رأى، إن ماكانش هيفوت على الوزير أولا وياخد رأيه ويبقى ايه الفايدة يعنى! العملية دى الحقيقة عملية متعبة جدا.

عبد الناصر: عندنا أساتذة جامعة، كنا عاملين كده فى التعليم عندنا من أساتذة الجامعة. يعنى أنا عمرى مااتصلت بحد فى حاجة معينة يعنى أما بقول حتى أى حاجة أتصل بالوزير.. حتى اتصالى بيكون بالوزير؛ لأن اذا اتصلت بالوكيل وييجى الوكيل ماتمشيش عمليات بهذا الشكل! اذا اتصلت بالفنى برضه تلاقى يقول والله ده فلان الفلانى قال كده! ولكن نبص نلاقى الوزير مع الفنيين الوضع بيبقى مضبوط.

طراف: لا.. هو فعلا الاتجاه اللى أنا فاهمه فى اللجنة، إن أنا كان الأول ملحوظتى على التقرير جدول أعضاؤه، وكنت عامل عليها تأشيرة وكنت كاتب بدالها.. للجان مجلس الرئاسة؛ لأن هو كان فى كلامنا إن اللجان بتحدد ضرورة إن الوزير يحضر عضو فى اللجنة يدلى برأيه انما مش اتصال فردى؛ يعنى أنا أكلم الوزير الفلانى أو أقول له: ده اللى أنا فهمته من اجتماع اللجنة.

عبد الناصر: آه.. آه..

طراف: فى اجتماع اللجنة يعنى..

الشرباصى: فى صفحة ٩ بتقول لعضو مجلس الرئاسة أن يتصل..

طراف: أنا أعتقد إن ده مش مضبوط!

الشرباصى: ودى هتعمل ازدواج! ثم المجلس اتحدد اختصاصه والمجلس التنفيذى اتحدد اختصاصه، بس أنا عاوز بيانات عن طريق السكرتارية العامة اللى هنا. أى لجنة تقول ك: لا.. والله استوفى لنا النقطة دى، انما أنا حجيب الموظف المختص – زى ما حصل تجاربنا الآن – حييجى يقلب لى الدنيا، وافتكر إن ده حيرضينى إن يقول لى الكلام ده، وتكون النتيجة ساحت ماحدش عارف!

ثانيا: حتبقى شكلها! لأنه ده مجلس تنفيذى زى مجلس وزراء مستقل، وبعدين لما يكون أنا أحاسب الوزير وأقول له: تعالى والله وقول لى كذا وقول لى كذا وقول لى كذا، مع إن فيه سكرتارية هاتستكف تيجى تقول! وهو نهار ما الوزير يدينى بيانات غير صحيحة؛ والله ده فيه حاجة يعنى تقول له: اتفضل أخرج!

ثم نقطة التفتيش أيضا عليهم فى الطبيعة، يعنى شكلها هيوجد برضه ماهياش أمان! يعنى المفروض إنه يدينى بيانات صحيحة ومجلس الوزراء حيدينى بيانات صحيحة رئيس المجلس التنفيذى يدينى بيانات صحيحة؛ طب أنا حروح أفتش عليهم فى الطبيعة؟! أفتش على الوزير.. يعنى أبعت له لجنة تفتش! ده نهار ما أبعت له لجنة تفتش يعنى تبقى لجنة تحقيق؛ لأنه راجل ادانى بيانات غير صحيحة! ثم اذا كان حيبقى لنا إحنا بقى هذا الاشراف الكامل، يبقى كأنه المجلس التنفيذى اللى احنا قلنا مجلس مستقل واتحددت اختصاصاته، يعنى حيبقى الصورة كده لكن ماهياش..

عبد الناصر: لا.. هو يبقى يعنى كده لازم إن المجلس يشتغل شغله.

الشرباصى: آه.. دى نقطة.

عبد الناصر: وبعدين لازم إن احنا مانشتغلش شغل المجلس التنفيذى، علشان كده فيه حاجات الحقيقة ماحدش يتكلم فيها ولا يتناقش فيها؛ اللى هى مواضيع السياسة العامة، مواضيع التنظيم، مواضيع تنفيذ الخطة، ثم موضوع اللى هو أهم موضوع عندنا اللى هو التحويل الاشتراكى والبناء الاجتماعى. أنا بأعتبر دى عمليات عامة تشمل مواضيع عامة، العمليتين سواء كانت التصنيع أو عملية الزراعة أو كانت عملية الصناعة والسد العالى.. الى آخر العمليات دى بتطلب بيانات وتشوف الدنيا ماشية ولاّ مش ماشية فيها. لكن ما تاخدش أبدا لو ابتديت تشتغل شغل المجلس التنفيذى بحكم حتى استمرارنا قبل كده كوزراء، ونبص نلاقى نفسنا يعنى غامرنا فى عمليات تخلينا بنعمل دور المجلس التنفيذى. فيه عمليات اتحددت؛ العمل والعمالة والأجور والنقابات، فيه مسائل معلقة لا أول لها ولا آخر. وبعدين أنا بأعتبر عملية التحويل الاشتراكى عملية مستمرة، وبعدين فى هذا بدى بقى أقسم المجلس التنفيذى على لجان.. بيبتدى هو بقى بيدى فى هذا الكلام القوانين أو القرارات.. الى آخره، وبهذا العملية تمشى.

بالنسبة لناحية التفتيش، أنا باتصور أنه اذا كنا حنفتش نفتش ما فى مكروه.. يعنى ايه؟ عندنا حاجة السد العالى.. فيه كذا بيطلع بغدادى وزكريا وكمال حسين ياخدوا بعضهم الى السد العالى، زى لجنة الـ senator اللى استولوا فى المجلس. يعنى إحنا كمجلس رئاسة بنقوم بعمل مجلس الأمة وعمل رئيس الجمهورية – بالفعل ده اللى أنا شايفه – لكن ماأبعتش موظفين أبدا يروح وتقول لى العملية كبيرة.. أى موظف حيروح يفتش حيبقى فوق يعنى!

حسين: مكانش يتعمل الجهاز ده يعنى تبع المجلس الرئاسى، يتعمل تبع رئيس المجلس التنفيذى.. ده مهم.

محى الدين: ده دور النيابة الادارية.

حسين: فى كل الدول فيه التفتيش. تيجى نسأل النيابة الادارية بتدخل فى العمليات الصغيرة بتاعة مناقصة العمليات. لكن أنا بقول: إن ممكن نبقى تبع رئيس المجلس التنفيذى ومالناش دعوة بيه، لكن هى دى النقطة من..

طراف: التقييم.

حسين: التقييم، هل ده أدى بنتيجة ولاّ لأ؟

بغدادى: لا بنيجى لنقطة.. عندى دراسة خاصة لتقييم المشروع، المشروع ده حيتكلف أكثر من ١٠ مليون جنيه، حينتج كذا طن ويشغل عماله أد كده، هذا المشروع متكلف أكتر؟ انتاجه أقل؟ العمالة بتاعته أقل؟ مزودش الدخل، فبيروح ده للجنة أو الأفراد وتقيم المشروع.. ليه ماحققش أهدافه؟ ايه العبء اللى عليه؟ وبيجى يقول: ده العيب. حتى الدراسة من العملية دراسة مابيستجوبش مابيحققش لا.. هو المطلوب ده بيكون للوزارة بيكون عندها ناس تقيم المشروع قبل تنفيذه وبعد التنفيذ، لكن هذه الحتة مش موجودة.

هو كله علشان التأكد من أن هذه المشروعات حققت أهدافها؛ لأن هذه المشروعات ساحبة ملايين الجنيهات. وبعدين إنه المشروع ييجى البيانات بتقول: إننا حققنا كذا وكذا، ولكن هذا التقرير بيدى صورة غير الحقيقة. بييجى لنا إحنا والنيابة الادارية بتقول: جالنا معلومات.. جالنا معلومات. فبنقول للوحدة دى: روحى قيمى لنا

هذا المشروع؛ هل المشروع حقق الأهداف ولاّ المعلومات اللى جاية لنا دى حقيقية ولاّ مبالغ فيها؟ دى عملية تقييم للمشروع مش تفتيش ومش استجواب ومش تحقيق.

طراف: يعنى تكملة لكلام الأخ بغدادى، أنا عاوز أقول: إنه حيبقى زى جهاز ديوان المحاسبة بالنسبة للرقابة المالية، وديوان المحاسبة كان باستمرار يتبع مجلس الأمة مباشرة؛ علشان مايكونش بعيد عن السلطة التنفيذية، وعلشان يبدى رأيه بحرية من غير أى قيود. هى الفكرة فى انشاء جهاز من هذا النوع تقييم المشروعات؛ يعنى بيتبع الهيئة التشريعية أو السلطة التشريعية مباشرة بحيث إنه مايتأثرش برأى السلطة التنفيذية.

الشرباصى: طب معنى هذا ننقل ما هو كان تبع مجلس الأمة؛ يعنى ننقل ديوان المحاسبة يبقى تابع لهذا المجلس، ثم المادة فى صفحة ٩.. "من واجب هذا الجهاز هو التفتيش على الأعمال والمشروعات وتقويم ما يتم تنفيذه، كما يقوم بوظيفته فى المراقبة والمتابعة والتقييم". طبعا مافيش مشروع بيمشى إلا بعد ما بيناقش وبيقر من الناحية العامة.. هل هذا المشروع مربح وهل تكاليفه أد انتاجه؟ قطعا بيمر مابيمشيش مشروع قبل أن يقر من الناحية العليا ومن الجهات كلها، يبقى فى هذه الحالة هييجى التنفيذ. مافيش مشروع بيمشى ارتجالى إلا بعد أن يقر من هذا المجلس فى السياسة العامة؛ سواء كانت اقتصادية وفى الميزانية ويناقش قبل الميزانية، وهل المشروع فارق ولاّ لأ؟

وبعدين نيجى للتنفيذ، هذا التنفيذ حييجى لنا فى مشروعات المتابعة اللى هو حييجى من المجلس التنفيذى والوزراء المختصين؛ يعنى مافيش هم حيروحوا يعملوا مشروع من نفسهم مامرش ولا أُقرش! من هنا بيقول إحنا فى المراقبة حنيجى بقى فيه خلل فى التنفيذ، الخلل اللى فى التنفيذ حيصدر من المجلس التنفيذى؛ لأنه هو اللى حيبعت تقارير المتابعة.. حييجى هنا تقارير متابعة، ما هو إحنا لازم يعنى نكون حساسين من ناحية تداخل السلطتين فى بعض!

مادام دوكها منفصل انفصال وهنا حيبعت التقارير، مافيش مشروع راح حينفذ قبل أن يقر من السياسة العامة، يبقى هنا إحنا سلطتنا ايه فى هذا؟ يبقى المشروع لما جه يتنفذ حصل فيه خلل فى التنفيذ، الخلل اللى فى التنفيذ ده يااإتأخر.. ياإتكلف أكتر من اللى كان مقدر فى الميزانية. حييجى بالطبع حيدرسه المجلس التنفيذى؛ لأنه سياسته أو عمله أنه يشرف على التنفيذ.

يبقى التنفيذ، ده لما هيشرف عليه وحيبقى فيه خلل يايحقق هو ويشوف أسبابه ايه ويرفع هذا التقرير، يافى المتابعة اللى حيبعتها لنا إحنا حنشوف المتابعة دى ليه اتأخر؟ ليه اتكلف أكتر من اللى كان مقرر له؟ يالمجلس التنفيذى يعمل التحقيق ويبعت لنا تقرير، يإحنا لما يجيلنا تقرير المتابعة نلزم المجلس التنفيذى إنه يحقق فى هذه المسألة ويبعتلنا تقرير. لكن لما أنا أجيب جهاز مستقل عندى، وأقول له: روح فتش فى هذه المسأله واكتب لى تقرير؛ طب ما المجلس التنفيذى حيبقى يعنى كأنه حيكتب تقرير، أو يبقى رقيب على المجلس التنفيذى!

بغدادى: عايز أرد.. إنه قمنا فى هذا المشروع بجهد جامد وتدرس المشروع. وبعدين المشروع ويبتدى حيحقق كذا، مافيش جهة بتعيد دراسة هذا المشروع! فاللى حاصل ايه؟ اللى حاصل كل الأجهزة اللى دارسة المشروع لما تحط وتقول: مشروع كذا حيتكلف أد كده وحيحقق أهداف كذا، لما نييجى فى التنفيذ بقى.. عايز أقول مثلا: إطلع على تقرير تنفيذ الخطة؛ إن كثير من الأجهزة تحقيقهم للمشروعات فى الخطة واقرارا للمبادىء وبتحقق الاستثمارات المطلوبة، وبعدين ماانتفذش واتأخر فى التنفيذ نتيجة إنه كان حصل كذا، لكن قدمت مشروع، ولما جه اتحقق التنفيذ أو حطت الدراسة التفصيلية تبين أن التقرير اللى هو كان مقدرها غير حقيقية ولا تمثل حقيقة، وأن الأهداف اللى كان مقدرها لا تمثل الحقيقة!

وبالتالى الخطة كالتالى.. ازاى نتلافى هذا اذا مكانش يحس إن المبالغ اللى هو قدرها وحطها ويدينى رقابة على العملية دى.. ده التقييم للعملية دى، وإنه لازم يدرس المشروع دراسة وافية مستكملة قبل أن يخضع الكلام ده ويوضع فى الخطة ويوضع فى الميزانية. وبعدين نبص نلاقى إن احنا مرتبطين بمبالغ ضخمة، وبعدين هذه المبالغ لن تستخدم الاستخدام الأمثل لأنه مكانش لسه فيه دراسة.

المشروعات دى كانت ممكن تفيد المجتمع لو اتنفذت، لكن نتيجة إن احنا ادينا أولوية عن التانى أجلنا مرحلة. فالبنك يشعر بالقبول لهذه العملية إنه لازم يتم دراسة بالكامل؛ لأنه عارف إن فيه جهات لو ماقامش بالدراسة المطلوبة قبل ما يطلب هذه المبالغ المطلوبة؛ لأنه فى البنك مجموعة تروح تقيم المشروع، مابقلش حتفتش ولا بتحقق لأن دى للتقييم.

الشرباصى: ما إحنا قلنا التحقيق كده، بس إحنا قلنا المجلس التنفيذى أيضا.

بغدادى: تحقيق.. ده يعنى الاعلان الدستورى بيقول: إن المجلس له الحق فى أن يحقق فى أى عملية.

الشرباصى: بس إحنا قلنا: هنا المجلس التنفيذى مسؤول عن التنفيذ ومباشرة التنفيذ بعد اعتماد الخطة، هل هو المجلس التنفيذى لما حيشوف تقصير هل حيتغاضى مثلا؟

بغدادى: هو مين حيشوف فى الاتنين؟

الشرباصى: المتابعة.. هل حييجى لنا مشروعات المتابعة عن طريق المجلس التنفيذى؟ إلا اذا كنا إحنا حنطلب من المجلس التنفيذى إنه المسائل هو حيبعت لنا المتابعة؛ يعنى معناها مش حيراجع، وإحنا بنفرض فيه إنه حيتغاضى أو إنه ماهواش راح يحاسب وإنه حيبعت لنا هذه الأمور. فى هذه الحالة يبقى المجلس التنفيذى تخلى عن السلطات اللى وكلت له فى مباشرة التنفيذ، وما يتبع مباشرة التنفيذ من تنفيذ البرنامج.. و.. و.. الى آخره.

رفعت: كان فيه نقطة قبل كده يمكن تكون نظرية شوية، أنا أعتقد أنه يمكن يكون فيه شعور نتيجة التنظيم الجديد إن الثورة بعدت عن التنفيذ؛ قد ده يخلى الأجهزة نفسها أن تتدخل فى مسائل التنفيذ، على أساس الأول كانت الثورة تباشر التنفيذ بنفسها، وكان فيه عملية دفع لعملية التنفيذ. مجرد شعور إنه الثورة بعدت عن عملية التنفيذ، قد يخلى فيه شعور فى جميع الأجهزة إنه مابقاش فيه دفع ثورى فى التنفيذ.. يعنى هى دى الخطورة فى العملية فيحصل تراخى.

حسين: هو الحقيقة الموضوع ماهواش هو هل الجهاز يتبع للمجلس التنفيذى ولاّ للمجلس الرئاسى؟ مابعتبرش ده موضوع يتبع الدولة فى أى مكان ويتبع المجلس التنفيذى. ممكن رأيى أن الجهاز ده ضرورى علشان فعلا – مش زى ما بيتقال – إن كل مشروع اندرس وبيتنفذ والكلام ده كله. الدراسة بتبقى دراسة بسيطة فى الأول، وبعد كده يمكن معظم المشروعات بتتكلف أكتر ومابتجبش.. ومأأعرفش اذا كانت بتجيب النتيجة اللى كان المفروض إنها تجيبها ولاّ لأ. يبقى إحنا لازم نبقى مطمئنين على إن العملية دى ماشية صح، وإحنا ابتدأنا بنعمل حاجة جديده الدنيا كلها فيه دول كثيرة فيها مثل هذا الجهاز.

النيابة الادارية، ناس بتوع القضاء بتوع القانون بس بيعملوا تحقيقات قانونية، الجهاز علشان يقيم المشروعات بتاعتنا.. أنا باعتبر بأن جهاز الدولة الرئيسى سواء إن كان يتبع المجلس التنفيذى يبلغ، والتقرير يروح منه صورة للمجلس التنفيذى علشان يقدر هو يشتغل، والصورة تيجى لمجلس الرئاسة علشان نطمئن إن الأموال بالملايين اللى احنا بنصرفها بتتصرف فى وجهها الصحيح. فأنا باعتبر إن العملية دى عملية مهمة لكن مش من المهم أبدا إنه تكون بقى تابعة للمجلس التنفيذى وتبعت صورة من التقرير، وهنا مافيش ما يمنع يعنى. هو ده الموضوع.. هو انشاء مثل هذا الجهاز للرقابة العامة وللتقييم.

ابراهيم: والله يعنى الأخ كمال عبر عن اللى أنا كنت عايز أقوله، هو الموضوع ذو شقين:

الشق الأول: هل هناك ضرورة لانشاء هذا الجهاز؟ وأنا فى رأيى برضه إن هناك ضرورة.. يتبع مين؟ وإحنا بننظر يمكن فى أهم من كده شوية، بالأجهزة الأخرى يعنى ديوان المحاسبات هو أيضا بيراقب الوزراء، والأخ الشرباصى بيقول: إن ده معناه إن ديوان المحاسبة بيحاسب الوزير أو بيحقق معاه. والله طيب ما هو موجود والنيابة الادارية موجودة؛ يعنى الأجهزة دى فيه جهاز فنى أو مراقبة ادارية، وجهاز مراقبة مالية وجهاز مراقبة فنية، أعتقد أن التلاتة حيبقوا فى نفس المستوى.

التبعية، برضه هل حيبقى تابع الأخ على صبرى.. تابع الجهاز التنفيذى أو تابع الرئاسة؟ ده موضوع مابنختلفش فيه كتير وهنا وهنا سيان، هو ضرورة اقامة هذا الجهاز هى اللى فى نظرى يعنى.

محى الدين: هو السلطة المخولة من المجلس الرئاسى فى التحقيق دائما نابعة من قيام المجلس فى عمل المجلس التشريعى فى هذه الحالة. إحنا كأعضاء فى هذا المجلس بنمثل زى النواب فى مجلس الأمة؛ فالمفروض إن احنا نباشر التحقيق بأنفسنا، ومانخولش التحقيق لأى أجهزة أخرى فرعية.. ده من ناحية التحقيق والتفتيش أو حاجة زى كده.

طبعا المجلس التنفيذى هو جزء من القيادة العليا، حيقدر يباشر السلطات عن طريق الأجهزة بتاعته – أجهزة الرقابة بتاعتة – وأى خلل بنراه فى أجهزة الدولة مفروض إن احنا نبلغ المجلس التنفيذى، وهو قيادة جماعية المفروض إنها تراقب بعضها البعض فى داخل كيان الحكومة.

يقدروا طبعا يحققوا فى الموضوع، وبيدونا تقارير عن الموقف.. دى نقطة التحقيق.

النقطة التانية الخاصة بالتقييم، الحقيقة أنا لما شفت شكل الجهاز، وجدت إن فيه ازدواج بين الجهاز المقترح بالنسبة للمراقبة والأجهزة الأخرى للشُعب الفنية. ازدواج واضح جدا؛ لأنه حتى مكتوب فى الشُعب الفنية ومتابعة التقارير، وهنا بنتابع.. ما معنى المتابعة؟ هو التقييم!

يعنى أنا دلوقتى بأدرس كل المشاريع وأشوفها، أنا أقدر على متابعتها وتقييمها أكثر مما أنشئ جهاز جديد ماهواش على صلة بالناحية الفنية بالذات. لما نشوف الشعب هنا؛ شعب الاقتصاد مثلا انتاج وتمويل وزراعة.. الى آخره؛ فكل واحدة من دول قطعا تلاقيها متصلة بالمجال اللى بتشتغل فيه، وهى أقدر.. نقدر تبعت أى ناس منهم للتقييم، اذاً كإن احنا يعنى هنحتاج الى هذا بدون ما ننشئ جهاز.

عبد الناصر: حنبعت ناس منها؟

محى الدين: ممكن اذا رأينا – يعنى أنا بحلل – اذا رأينا فى التحقيق والتقييم.

عبد الناصر: ما تخلى ديوان المحاسبة، وبعدين بنعيد تخطيط ديوان المحاسبة ونحط فيه جزء من التحقيق، بس ده يشتغل مش يقعد يشتغل فى حاجات من سنة ٤٩ وحاجات الموظفين!

حسين: ننشئ جهاز تانى.

الشرباصى: لتقييم المشروعات.

عبد الناصر: يبقى.. هل هذا يؤدى الغرض؟ وهو برضه الناس فى البلاد الاشتراكية عاملين جهاز رقابة.. رقابة تبع البرلمان. يبقى هذا الجهاز بيجوز اعادة تنظيمه فورا وبنعمل القانون بتاعه؛ بحيث إنه يبقى تابع مجلس الرئاسة ويكتب له تقارير عن كذا وكذا لأنه هو ماعندوش.. معمول على الميزانية بس، ومعمول على العمليات كلها الخاصة بمناسبة دخول الحكومة فى القطاعات.

الشرباصى: كده يبقى صح.

عامر: يعنى أهمية الموضوع إحنا دولة اشتراكية، ومش وضع القوانين بس بل تنفيذ القوانين ولذلك لابد من متابعة التنفيذ فى الواقع.. يعنى لجنة. هذه المتابعة صحيح لابد من التقييم، يعنى صحيح المجلس التنفيذى حيتابع ومراقبة.. ده حقيقى، لكن المجلس التنفيذى حيتابع ده عن طريق.. ماعندوش البيان الصح، إلا اذا كان عند المجلس ده تقييم المواضيع وبعضها علشان يقدر يحققها؛ ولذلك لازم يكون جواها جهات تخلى الوزير يبحث عن جميع مشروعاته ويواجه بحثها لأنه فيه برضه مجلس مش عن طريق المجلس التنفيذى كمان، لا.. ده فيه كمان هيئة القضاء.. فالتوقيت عندنا أهم بكثير.

عبد الناصر: هذه النقطة إن احنا نجيب هذا التقييم يهدد إن واحد يقول أفتش!

عامر: لا.

صبرى: وأنا الحقيقة ده طبعا الحل يبقى أسلم حل بتاع ديوان المحاسبة.. بياخد طابعه الجديد. هو أنا كنت بس متفق مع زكريا فى الرأى لأنه فى المتابعة – فى الصورة اللى قالها الأخ بغدادى– متابعة مشروع مشروع عملية يعنى لا يمكن! وتقييم مشروع مشروع فيه لجان أو الشعب الفنية الموجودة هى مفروض، وبعدين العملية حاجتين.. حاجة انتاجية وممكن متابعتها بالأرقام، كون يعنى إن فيه أرقام جت غلط وفيه بيانات جت غلط.. ده موضوع كله بيتصلح.

عامر: أنا عندى معلومات إن الأراضى واستصلاح الأراضى بتتصلح مابتزرعهاش!

صبرى: بالضبط. آه.. فهو متابعة، هو فى الحالة دى من رأيى والله إنه المجلس أو أعضاء منه بيطلعوا بيفتشوا، بيبقى أحسن بكتير؛ لأنه فى الحاله دى بتبقى حاجات أساسية، انما مش معقول إنه حيروح مصنع مصنع ويفتش، لأن الأرقام حتدل.. الانتاج فى النهاية كل الأرقام دلوقتى غلط.. فيه غلط فى الاحصاءات وفيه عمالة بتتحسب ومصاريف المصنع بتتحسب، ممكن ده فى تقرير المتابعة مع شىء من الدقة ومع تخصص فى جهاز الشُعب دى؛ إن المتابعة من ناحية الرقمية بتبقى صحيحة، من ناحية بقى التانية أنا رأيى الحقيقة يعنى أنه..

محى الدين: يعنى مش موافق على المجلس؟

صبرى: لا والله.. موافق على ديوان المحاسبة من ناحية الشكل الجديد.

صوت: التقييم؟

صبرى: والتفتيش، بقى أنا رأيى الحقيقة إن أعضاء المجلس يطلعوا ولو مأموريات.

عبد الناصر: يعنى دلوقتى إحنا بنبقى عارفين الخلل فى ناحية ما، إحنا بنقول فلان وفلان!

صوت: الحاجات الكبيرة يعنى.

الشافعى: آه.. يعنى برضه بنفس المعنى عملية التحقيق حتى فى مجلس الأمة المفروض تبقى إنها بتنتهى بسؤال أو بتنتهى باستجواب أو بثقة. فالعملية مايمكنش فى داخل المجلس يحاسب نفسه – يعنى بيحاسب الأعضاء اللى هم فيه – بشكل مباشر، وخصوصا بالنسبة للحاجات اللى هى تصل لدرجة التحقيق. وده برضه يؤيد الفكرة؛ لأن من هذا المجلس ممكن التحقيق ياخد مجراه بحيث إن هو يقدر يصل الى أبعاد التحقيق وما يمكن أن يصل اليه. فى تشكيل اللجان فيه لجنة الميثاق، أنا شايف إنها مفروض أن..

رفعت: هو مش جهاز ادارى بقدر ماهو جهاز سياسى، بيراقب التطبيق للقوانين الاشتراكية فى جميع القطاعات؛ لأن هو مش حيبحث نقط معينة.. يعنى فيه قوانين الاشتراكية فى تقديرى بتصدر لكن فيه سوء تطبيق لها. أتصور أن الجهاز هى دى مهمته أكتر ما هى عملية ارهابية أو عملية حسابية.. خطأ فى التقدير أو كلام من هذا القبيل.

محى الدين: نحتاج الى تقييم فنى.

عبد الناصر: اللى أنا باتكلم عليه، يعنى عملية الرقابة من ناحية التطبيق الاشتراكى هى عملية تانية مختلفة كلية.

رفعت: تطبيق الميثاق.

طراف: لا.. أنا كنت عاوز أقول: إنه هو الواقعة هنا إنه ده جهاز تقييم؛ بمعنى إنه مثلا فلسفة معينة. أنا فى الخدمة أُملت على فكرة الوحدة المجمعة، النهارده أتناقش وازاى نوصل الخدمات للقرية. وبعدين انتهينا الى الوحدة المجمعة وأنشأنا منها عدد، هل هذه الوحدات إدت الفكرة الأصلية اللى كنا فى ذهننا منها ولاّ لأ؟ دى محتاجة يعنى لجهاز فنى.

عبد الناصر: يعنى هى تشتغل ولاّ لأ؟

صبرى: بالضبط.

طراف: ما يافندم لابد تشتغل أيضا، الواقع يكون المقصود هذا إن احنا فى سياستنا فى النواحى المختلفة اللى اتبنى عليها مشروعات بتطبق، يكون فيه جهاز يقدر يقيم.. هل إدت الغرض منها ولاّ لأ؟ لذا أعتقد من هنا أن الفكرة لانشاء هذا الجهاز مش متابعة التنفيذ ولا مراقبة؛ لأنه دى مسألة عملية وتنفيذية بحتة، يعنى حتى متروكة للمجلس التنفيذى. انما هى تقييم بالنسبة للسياسات العامة بتاعتنا اللى انبنى عنها مشروعات، هل هى إدت الغرض منها واللى كان متوقع منها ولاّ لأ؟

بغدادى: هو فكرة الجهاز المتابعة بصورة مختلفة.. المتابعة تيجى عن صورة استمارات أو تقارير بيبان لى صورة رقمية، وبعدين هذه الصورة بتتجمع وبتبين لنا نسبة التنفيذ. بتيجى فى النهاية لما تتجمع كل القطاعات بتعمل صورة توازنية؛ فبيبان إن هذه الأرقام غير صحيحة ومبالغ فيها، وبيبان فين النقص أو مين اللى بيراجع علشان أكشف العملية دى. جهاز التقييم هو يقدر يكشف لنا العملية دى؛ لأن الصورة التوازنية المفروض تطلع موارد يالتزامات ياتطلع صورة غير كده.. الموارد أقل مثلا. طب ايه الخلل؟ جه منين؟! بنقدر نحط ايدنا على الخلل ونقيم، ونقول للوزارة: إنتى بتقولى انتاجك أد كده، ده بالتالى ماتحققش فى التقييم اللى حصل. وفى نفس الوقت ده مشروع معين قبل ما انتاجهم يجيب مثلا عدد وحدات كبيرة بتصرف ملايين، على الاستيراد نعمل كام واحدة ونقيم العملية ونشوف تحقق الهدف المرجو منها ولاّ لأ.

عبد الناصر: يعنى لجنة خاصة؟

بغدادى: ما هى إلا جهات، يبقى لأن الوزير مثلا ييجى يقول لى: والله ده تقييمى طلع سليم وطلع مضبوط؛ لأنه بيهمه إن عدد من الوحدات أكبر عدد ممكن. وبعدين منقدرش يكشف العيوب اللى عنده، تيجى تقول له: عندك عيوب كذا، ييجى يقول لك: والله ده أنا بعت الموضوع غلط! يكلف وكيل الوزارة المسؤول عن الوحدات المجمعة ويقول له: العملية دى قول فيها كذا! لو مكانش فيه جهاز تانى مستقل وله حصانة بييجى بيقول لهم وهيكون تابع رئاسة الجمهورية أو مجلس رئاسة يقدر يقيم ويكشف لهم العيوب.. هى دى العملية.. هو ده الغرض يعنى. يبقى ديوان المحاسبة اذا تم حيقوم بغرضين.. المتابعة من ناحية، وبعدين فى نفس الوقت تقييم المشروعات.

صبرى: هو ده الوضع الطبيعى.

حسين: هو اللى أنا عايز أقوله: إنه مش المفروض إن كل المشروعات تتابع.. استحالة مادية، لازم إحنا بنتابع هنا بعض المشروعات. ومافيش ما يمنع أبدا إن الكلام اللى اتقال من إن أعضاء من المجلس هنا يروحوا، إن دى تمشى مع دى.

الناحية التانية – اللى هو الكلام اللى قاله الأخ كمال رفعت – بعتقد إن يمشى معاها برضه إن الجهاز ده يقدر يقوم بالعمليتين؛ العملية بتاعة تطبيق القوانين، وعاده بتظهر أثرها فى ميدان الخدمات أكتر من مجال الانتاج، يعنى ميدان الانتاج حنلاقى التقييم فيه بتاع حاجة مادية وفنية.. عمل فنى ونتيجة مادية له.

وبعدين فى موضوعات الخدمات دايما التقييم بتاعها يكون ايه؟ مدرسة بنيناها وجيبنا لها مدرسين وجيبنا لها كتب، لكن هل تقوم بشغلها صح ولاّ لأ؟ هل المنهج اللى اتعلم حقيقى الكتب اللى جاية دى مترجمة على المنهج الصح ولاّ لأ؟ يعنى فيه حاجات كثيرة أوى فى ميادين الخدمات من الناحية المادية صرف الفلوس وانشاء المدرسة، اتعمل كده هو والوحدة المجمعة بتمشى مضبوط، لكن هل بتقوم بشغلها الحقيقى ولاّ لأ؟ هل القانون منفذ بتاعها ولاّ لأ؟ ده ممكن أوى هذا الجهاز برضه يقوم بيه، وفكرة كويسة إنه يكون تابع لديوان المحاسبة.. تبقى محاسبة مالية زائد تقييم فنى للعملية والقانون ماشى ولاّ لأ؟

عبد الناصر: والله يبقى له جزء خاص بتطبيق الميثاق.

حسين: هنا بقى لجنة الميثاق – لها تسأل أسئلة – تشوف هل الكلام ده ماشى ولاّ مختلف؟ يبقى فيه جهاز..

عبد الناصر: وهو لو بيكون بس هو النهارده ميت! يعنى لو بيشوف المخالفات وكذا وكذا، قول بس يشتغل تقريبا يعنى شهر بشهر بدل ما هو متأخر ٣ سنين بيبقى أفيد.

رفعت: ديوان المحسابات يعنى عملية حسابية بس.

أصوات: هنطوره.

عبد الناصر: لا.. إحنا دلوقتى سيحاسب على التطبيق الاشتراكى، وسيحاسب على تطبيق الميزانية، ثم سيحاسب على تطبيق الخطة، ثم سيحاسب على تطبيق القوانين.

رفعت: يعنى تتميما لكلام الأخ كمال حسين، يعنى يجوز أن نعمل عشرين مدرسة، وبتكاليف زى ماهى موجودة فى الخطة وكله، وبعدين علشان المدارس دى مابتشتغلش أو مابتؤديش رسالة يبقى كأن عايز نوعين من الرقابة.. رقابة على الخطة المادية اللى بتتعمل، وبعدين رقابة أخرى على التنفيذ.

حسين: تحقيق الأهداف.

بغدادى: يعنى مثلا بالنسبة للوحدات الصحية لوزارة الصحة، الأخ نبوى قال: بدأنا نتوسع فى انهاء حوالى ٦٠٠ أو حاجة. قلت له: لازم تعمل تقييم للعملية دى؛ فبعت مجموعة دكاترة – كذا مجموعة عمل – وراحت كل مجموعة قعدت أسبوع تراقب.. قيمت العملية وشافت هل الوحدة بتؤدى الخدمات ولاّ لأ؟ وايه المشاكل الموجودة فيها؟ ايه المشاكل اللى المفروض تعالجها؟ آهو هو ده تقييم للعملية، وهو ده المفروض يبقى عندنا جهاز نقدر نعتمد عليه يقوم بالعملية.

عامر: هو مطلوب ضبط وربط؛ لأن الأرقام دى هى اللى بتتبنى عليها الخطة المالية، والخطة المالية بيتبنى عليها التنفيذ. فأنا بقول: إنه يمكن يكون من المناسب برضه أن يكون عندنا جهاز بيحسب زى التعبئة. هو فيه احصاء وفيه تعبئة، وفى رأيى يستحسن إنه يتبع يامجلس الدفاع يامجلس الرئاسة، ويبقى بالتالى عندنا برضه على الأرقام ناس بتراقب لأن ده موضوع مبنى على الأرقام.

عبد الناصر: هو يستحسن جهاز التعبئة؛ لأن برضه الاحصاء بتطلب من الوزارة بيجيلها، وممكن نعمل قوانين بحيث عن طريق التعبئة يكون عندها بيانات كاملة، وبالتالى ممكن الاحصاء تتبع المجلس القومى.

عامر: مع تعزيز برضه جهاز الاحصاء اللى موجود.

عبد الناصر: هو بالنسبة للتنظيمات الشعبية، حاطط فيها الرقابة باستمرار لكل العمليات من القرية الى المدينة. وهذا لما القرية ماتشتغلش، فيها الجهاز الحزبى اللى فى المدرسة بيبلغ على طول – ماهو ده جهاز تنفيذى – بيبلغ على طول.. بيقول إن كذا وكذا، وإحنا فى الميثاق عاملين جهود إن احنا هيبقى عندنا ٣ سلطات.. أو ٣ أجهزة أساسية.

الحكومة هى اللى بتمثل السلطة التنفيذية، ثم الاتحاد الاشتراكى اللى هو بيمثل التنظيم الشعبى، ثم المجالس الشعبية اللى هى حتمثل مش التنظيم الشعبى بقى.. هتمثل الرقابة الشعبية. وحيمشى هذا الكلام على أساس القرية، وحيبقى فيه اللى هيمثل الحكومة فى القرية.. اللى هيمثل السلطة التنفيذية، وبعدين جنب مجلس القرية حيبقى فيه الاتحاد الاشتراكى اللى هو يساوى الحزب.

جنب ده حيبقى فيه مجلس شعبى بصرف النظر عن العدد؛ بهذا المجلس الشعبى فى القرية هيكون هو تقريبا الاتحاد الاشتراكى؛ له سلطة تنفيذية وله سلطة رقابة. فى المدينة نفس الشئ؛ هيبقى فى المدينة مجلس محافظة اللى هو يمثل الحكومة، وهيبقى فيه الاتحاد الاشتراكى اللى بيمثل التنظيم الشعبى، ثم هيكون فيه مجلس شعبى اللى هو يمثل مجلس الأمة.

يكون فى هذا المجلس مسؤول عن الرقابة والبحث والأسئلة، ويسأل المحافظ ومجلس المحافظة فى هذا. أيضا بيبقى فيه رقابة شعبية لغاية مستوى الجمهورية؛ بيبقى فيه الحكومة وفيه الاتحاد الاشتراكى ثم مجلس الأمة. نفس الشئ.. هناخد نفس التنظيم من القرية لغاية فوق.

اللى يحصل بقى هنا للرقابة عن طريق الاتحاد الاشتراكى؛ يعنى على أساس أنه منظم وبيبقى فيه لما المدرسة مااشتغلتش.. بيقول، وأما حتى مابتشتغلش.. يقول. وفى البلاد اللى هى بتطبق هذا الموضوع، حاطين ناس ممثلين للأحزاب الاشتراكية والأحزاب الشيوعية فى المصانع وفى كل حتة.

فيه ناس تجيب موضوع تانى يعنى عملوه فى بلد زى الصين، عملوا فى كل حاجة ليها مجلس ادارة، وحطوا جنب كل مجلس ادارة مجلس رقابة؛ مثلا الجمعية التعاونية قالوا: مجلس الادارة بتاع الجمعية التعاونية بيغطى على الغلط وبيعملوا كذا، وهم بيعتمدوا التقرير الختامى والحساب الختامى.. الى آخر هذا الكلام.

مجلس ادارة البنك مثلا أو أى حاجة عندهم أو مصنع بيمشى العملية وبيعمل تقارير بيغطى؛ فعملوا فى كل حاجة مجلسين.. مجلس ادارة ومجلس الرقابة، وإدوا مجلس الادارة سلطة التنفيذ، ومجلس الرقابة سلطة الاطلاع على الحسابات والميزانية واللى بيدى واللى بيحصل فى كل حتة، وعليه أن يقدم بهذا تقرير الى الجمعية العمومية أو الى الحكومة، وعملوا ده فى الجمعيات التعاونية وعملوا ده برضه فى المصانع.

الاتحاد السوفيتى فى أوائل الثورة عملوا هذه العملية لغاية النهارده، وكان فيها جهاز رقابة وكان المسؤول عن الرقابة بادجورنى.

إحنا فى رأيى نبتدى.

أصوات: بالضبط.. بالضبط.

حسين: يعنى إحنا محتاجين فى ديوان المحاسبة رقابة موجودة على كل مستوى، وده مطلوب النهارده. بكره حيبتدى بعدها هيكون الجهاز شعبى والتنظيمات الشعبية، فيوم مايتم ده حيبقى استكمال للجهاز الموجود؛ لأن الجهاز الموجود ده لا يمكن حيتابع المدارس أو لا يمكن يقول المدرسة دى بتشتغل ولاّ لأ النهارده. ده جهاز بيبص فى حاجات أساسية بتكتشف من أعلى سلطة ويبقى طبعا مش ممكن..

السادات: تساوى ٥٪ من المشاكل.

حسين: أقل من ٥٪ كمان، إنت حتقول له روح شوف لى العملية دى، وهل هذا المشروع أدى الخدمة المطلوبة منه؟ وهل المشروع يحقق الأهداف المطلوبة منه ولا لأ؟ لكن هل ده حيمنع كل المشاكل وعدم التنفيذ أو عدم قيام المشروع بأهدافه؟ أبدا.. الرقابة الشعبية دى هى أقصى ما يمكن إنها تكون موجودة لأن هى حتحقق القدر الكافى.

عامر: فيه حاجات مفيش داعى نبعت فيها الجهاز؛ نبعت للجهاز التنفيذى وبعدين اذا ماجابش نتيجة نبقى نشوف.

بغدادى: يعنى العملية مش المطلوب منها إنها تكون سحب ثقة من الوزير.

عامر: لا.. أبدا.

عبد الناصر: يعنى إحنا بنتكلم فى حاجتين أو تلاتة والتلاتة حاجة واحدة! (ضحك)

السادات: آه.. أنا اللى شايفه كده.. متفقين فعلا كلنا.

حسين: وهو فى تشكيل الجهاز فى ديوان المحاسبة، علشان يؤدى هذا الغرض ضرورى فيه عناصر ممتازة وكويسة فى هذا الموضوع والموضوعات المختلفة.

الشرباصى: أصله سيادتك هو نفس تقارير ديوان المحاسبة اللى بعتها لنا بيبعت لنا ملاحظات للوزير نفسه لكل وزارة، ويقول: أنا شوفت عندك كذا وشوفت عندك كذا وشوفت عندك كذا، وترد على فى هذا. يعنى هو نفسه الآن بتكوينه وهو كان تابع مجلس الأمة؛ الآن المفروض اللى بيحل محل مجلس الأمة إحنا، يبقى هو تابع هنا وهو الى الآن يناقضنا ويناقشنا، ويحاسب أيضا اللى أخطأ ويقول له: إنت تدفع كذا وإنت عملت كذا. ولكن لأنه مكانش فيه قطاع عام فكانت محصورة فى الميزانية؛ فإذاً يتبع هذه الناحية، ثم يضاف له الحاجات الجديدة بناءا على تطور أنظمتنا، واضافة القطاع الخاص والقطاع العام. لكنه هو دلوقتى بيحاسبنا فى تقريره كل سنة ونضطر نرد عليه، وبيضطر يبعت لجان تحقق فى بعض المسائل فيما يتصل بالميزانية وصرفها، وهل صرفت فى الوجه الصح ولاّ لأ؟

عبد الناصر: يبقى ديوان المحاسبة مع اعادة تنظيمه يبقى مع بغدادى ومع اللجنة نفسها..

أصوات: اللجنة نفسها.

عبد الناصر: الى آخره.

بغدادى: ده يبدو يعنى على أساس تقييم المشروعات والتفتيش ولاّ تقييم بس المشروعات؟

محى الدين: يروح يشوف الدفاتر نفسها.

الشرباصى: ويقيم.

عبد الناصر: هو بيقول: سيبت كذا وعملت كذا، اذاً بدل ما تشترى كذا روح اشترى كذا؛ تلاقى دى عملية تقييم بس.

طراف: مالية.

عبد الناصر: فى حدود الميزانية، طبقا للميزانية الجديدة اللى اتحطت السنة دى، هايقدر يشتغل وهيقيم الخطة كلها على أساس الميزانية.

طراف: بس ماوردتش فى المتابعة فى الخطة، يعنى يعطى اختصاص يشوف التقرير ده ويقدم به الخطة جزء يعنى من الميزانيات؛ هل ندى له هذا الحق ولاّ لجهاز آخر ولاّ ايه؟ على اعتبار إن الخطة هى حجر الزاوية فى البلد؛ فلابد يكون فيه باستمرار تقرير عن متابعتها وعن تنفيذها.. لازم يكون الرأى واضح يعنى.

عبد الناصر: أنا باعتبر إنه التخطيط يمكن يقوم بهذا العمل يبقى من ناحية المجلس التنفيذى، ويقدر هذا الجهاز يقوم بهذا العمل من ناحية الرقابة.

حسين: يبقى عندك تقييم مادى ومعنوى فى الحاجات اللى عايزة حاجات معنوية..

عبد الناصر: معنوى يعنى ايه؟

حسين: يعنى القانون ماشى ولاّ مش ماشى؟ هل برنامج معين بيؤدى وظيفته ولاّ لأ؟

عبد الناصر: يعنى ياريت ناخد التقييم والكلام ده ونحطه وبعدين نفكر فى العمليات التانية دى، هل حيقدر يقوم بده وده وده؟!

السادات: لأ.

عبد الناصر: بالنسبة لمتابعة المشروعات، لو أنا هابحث عن الكوبرى فى حتة مثلا من ناحية التنفيذ هيكون مننا إحنا، ومن ناحية الرقابة هابعت لديوان المحاسبات.

بغدادى: نفس المثل حينطبق باستمرار على حاجات كتيرة أوى.. حيطبق مثلا لما برضه اللجنة تجيب وزير مختص يمكن هو حيجيب موظفين..

عبد الناصر: فى الأول هل لينا الحق فى الاتصال بالوزراء؟

صوت: برأيى أنا لأ.

عبد الناصر: آه.

عامر: مانقدرش نحط كل حاجة دلوقتى.. فى رأيى يعنى.

عبد الناصر: النقطة التانية.

السادات: اللجان.. الكلام على لجنة تطبيق الميثاق.

رفعت: كل لجنة من اللجان الأربعة التانيين المفروض أنها تهتدى أو تقتدى بالميثاق نفسه.

بغدادى: المفروض إن اللجنة تتابع كل الأعمال التنفيذية وهل هى مطابقة للميثاق أم لا.

رفعت: بقول: إن اللجان نفسها لابد تكون مطابقة للميثاق.

بغدادى: يعنى فيه بعض الحاجات ممكن ماتجيش اللجان، وممكن أى جهة تسأل هل هذا التطبيق مطابق للميثاق أم لا.

طراف: والله الفكرة من وجود لجنة تطبيق الميثاق، هو إن الميثاق فى الواقع أصبح الآن هو الدستور بتاعنا، أو هو المذكرة التفسيرية للدستور اللى جاى اللى حينبثق منه. فالميثاق سيادتك قريته وانطبع والناس قرؤوه، وبعدين إحنا عايزين عملية تذكير للميثاق وللمبادئ فى الميثاق، مش مجرد إن وجود الميثاق وبعدين نبص نلقى – أنا ما بتكلمش على الأجهزة الحكومية – الأجهزة الشعبية حتى مشيت فى اتجاه مخالف لمواد الميثاق انكتب فيه فى الجرائد أو واحد ألقى محاضرة، والناس مش واخدين بالهم إن هل ده وارد فى الميثاق ولاّ مع الميثاق ولاّ ضد الميثاق!

فاللجنة مهمتها باستمرار التذكير بالميثاق فى الدوائر مش بس الحكومية فى الدوائر الشعبية وفى كل ناحية، ومراقبة القرارات لأن يجوز يصدر قرار برضه إن وزير ادى قرار ولا بياخد باله؛ نبص نلاقى مخالف لما هو وارد فى الميثاق، على اعتبار أن فى الميثاق فيه حاجات كتير جدا مش باستمرار حتكون غير واضحة بالنسبة لهم. فيعنى العملية تكون لجنة مفتحة عنيها باستمرار فى كل ناحية من النواحى، يوميا تشوف إن المسائل كلها ماشية وفق ما هو وارد فى الميثاق ولاّ فيه هبوط من ناحية معينة. ووجود هذه اللجنة فى الوقت نفسه يذكر الناس باستمرار بالميثاق.. بالميثاق.. بالميثاق يعنى فى كل ناحية؛ بحيث إنه باستمرار يبقى قدامنا الصورة اللى هى موجودة فى الميثاق.

حسين: أنا أفتكر إن سبب موضوع اللجنة دى إن احنا عايزين مجموعة تفكرنا بالميثاق وتفتح مواضيع الميثاق مرة واتنين وتلاتة، بتفتح عينينا فى الناحية التشريعية وفى الناحية الاقتصادية والقوانين الجديدة اللى عايزة تطلع وعمليات التنظيم الشعبى. هى دى الوظيفة الرئيسية بتاع المجلس؛ بتدينا مادة علشان نقدر – لغاية ما يجتمع المؤتمر الشعبى – نكون سيرنا خطوات كبيرة فى تطبيق أو فى تحقيق الميثاق، وعلشان كده اختلفنا وقلنا فى الآخر نبقى نرجع للمجلس. هل اللجنة دى تبقى لجنة فى اللجنة العليا للاتحاد الاشتراكى ولاّ لجنة فى مجلس الرئاسة؟ آه.. مثلا هنحطها فى لجنة الاتحاد الاشتراكى، هى فعلا اللى تمسك العملية وتبقى بتتابع الموضوع ده ولاّ..

عبد الناصر: بنشوف تطبيق الميثاق من الناحية التنفيذية ومن الناحية الشعبية، هو فيه نقطة.. إحنا مش عايزين نقعد ويبقى عندنا قوانين ونقرها. ولكن عاوزين نقعد ونشوف ونقول: والله مثلا بالنسبة للعمال بالنسبة للتأمين الاجتماعى بالنسبة للتأمين الصحى.. الحاجات اللى جاية فى الميثاق دى كلها، وبالنسبة للتحويل الاشتراكى وبالنسبة لعمليات كتيرة جدا لازم يبقى عندنا نوع من المبادأة.

إحنا الحقيقة العمليات دى كانت نقصانا؛ فيه حاجات معينة باستمرار كنا بنقعد والوزارات كانت بتطلع قوانين! أنا شايف كده يعنى إن احنا نطلع نعمل أفكار وننزل هذه الأفكار للمجلس التنفيذى علشان يرجع لنا إحنا القوانين، أو المجلس التنفيذى يجيب لنا أفكار ونناقشها ونقوله ايه رأينا فيها ويقول لنا عليها بقوانين. ده يستدعى حد أو إن احنا بنقعد دلوقتى مثلا ونقعد بعد كده بعد مانخلص ونقعد نتكلم، ومش عايزين نقول قانون مادة واحد مادة اتنين مادة تلاتة والمفروض تطلع مادة أو نشيل مادة ومش عارف إيه!

نقعد بنتكلم ونقول: والله بالنسبة للتحويل الاشتراكى فى الزراعة فيه ايه؟ الجمعيات التعاونية تبقى ايه؟ ونبحث مسأله الزراعة وبعدين نبحث الأفكار. لكن اللى كان بيحصل زمان بنقعد بنتكلم فى مجلس الوزراء، بعد كده بيبقى الكلام على ورق بس مافيش حاجة بتطلع من الجهاز التنفيذى. أنا بتصور إن لازم يكون فيه لجنة بتاخد هذا الكلام اللى احنا بنقوله بتحوله الى نوع من التوجيه.

ممكن لجنة تطبيق الميثاق تقوم بقى بهذا العمل مش بس للمراقبة؛ لجنة تطبيق الميثاق هى عبارة عن لجنة تحضيرية أو لجنة تجهيز وتحضير لكل الكلام اللى بنقوله ووضعه فى صورة قوانين أو فى صورة قرارات.. وبهذا بنبقى نقدر يعنى.

وبعدين بنقعد ونشوف وبنتكلم عن التأمينات الاجتماعية، وبنقول التأمين الصحى.. فيه ناس حيقولوا التأمين الصحى بتمسكه وزارة الصحة وتشتغل بيه، وواحد تانى بيقول إن التأمين الصحى ما بيبقى مع وزارة الصحة لأن المنتفعين بالعملية لازم يكون لهم رأى فى الموضوع وبتقول ده بيدفع كام وده بيدفع كام. وبعدين بنشوف التأمين الصحى فى بريطانيا ايه، والتأمين الصحى فى فرنسا ايه، والتأمين الصحى فى المانيا. بنقول أفكارنا وبعدين بنوصل الى رأى مانستناش وزير الصحة إنه حيطلع لنا عملية التأمين الصحى؛ لأنه وزير الصحة فاكر إن دى شغل وزير الشئون الاجتماعية، ومن بعد كده وزير الشئون الاجتماعية ده اللى هو يعتقد إن ده قد يكون شغلة وزير الصحة!

وبعدين كل ده بييجى من المجلس التنفيذى واللى مايجيش من المجلس التنفيذى لازم إحنا بنعمله.

من ناحية الثقافة، ازاى نحمى الثقافة؟ فيه مواضيع كتيرة جدا. من ناحية عملية التعليم والزراعة، مين اللى يقعد يتكلم ويكلمنا عن المشاكل؟ بنعتبر إن ده شغل لجنة تطبيق الميثاق، فيه حاجات كتيرة عن المواضيع دى.

بعد كده إحنا عندنا وفقا للقانون نقدر نلغى قرار اتخذه المجلس التنفيذى؛ أى لجنة تقول إن القرار اللى عمله المجلس التنفيذى فى هذا الموضوع غير مطابق؟ اللجنة الاقتصادية تقدر تقول، لجنة الخدمات تقدر تقول، اللجنة التانية تقدر تقول، نيجى نبحث هذا الموضوع هنا ونقول إن ده غير مطابق للميثاق وقد يكون هناك فيه لبس فى الموضوع.

فلجنة تطبيق الميثاق تساوى العمل على تطبيق الميثاق مش بس اعطاء فتوى أو الميثاق بيتنفذ أو لأ، وبعد كده باعتبر إن ده العمل الأساسى.

باعتقد إن احنا نعمل اجتماع تانى؛ لأن العملية عملية معقدة، وبتاخد منا جهد كبير؛ عملية يعنى فيها شغل كتير لحين استكمال التنظيم الشعبى، وبعد كده العمل فى المجال السياسى.

صبرى: اللجنة السياسية أساسا متهيألى حيبقى شغلها الحقيقى شئون عربية؛ لأن السياسة الدولية ماشية أوتوماتيك.. يعنى مافيش حاجة للمناقشة الحقيقة محددة ومرسومة؛ فهى الحقيقة اللجنة السياسة الخارجية أنا فى رأيى تشتغل أساسا على..

عبد الناصر: لجنة شئون عربية ليه؟

حسين: هو لجنة الشئون العربية ضرورية، بتفكرنا باللجنة السياسية دى بالذات الأمثله اللى احنا قلناها. الشئون العربية لازم يبقى لها حال، وكمان شئون افريقية علشان الضغط فى افريقيا النهارده.

عبد الناصر: لجنة الشئون العربية ضمن الخارجية.

حسين: آه.

عبد الناصر: ولو إن المكتوب شعب السياسة الخارجية، فى الشئون العربية عاوزة تتصل بناس وتشتغل شغل شعبى لغاية ما ندمج اللجنة العربية على الاتحاد الاشتراكى.
ايه تانى؟

حسين: فيه شعبة الزراعة والرى، وأنا شايف إن ليه نعمل له مكتب؟ يعنى إحنا عملنا مكتب للصناعة، مكتب الانتاج القومى يقدر يتفرع الى فروع.

بغدادى: بيمثل فى اللجان الوزارية.

حسين: آه.. النقطة التانية الخاصة بمكتب الشكاوى، وفى اعتقادى أنها متصلة بشعبة التنظيم والادارة أكثر منها من شعبة الخدمات الاجتماعية؛ لأنه الشكاوى أكثرها شكوى من التنفيذ يعنى من الموظفين ومن اللوائح، ومنها تقدر لجنة التنظيم تبلور المشاكل فعلا اللى أصحح بيها عملية الجهاز التنفيذى.

بغدادى: هو بس الشكوى بتكون من إن الخدمة مش مضبوطة.

حسين: يعنى الشكاوى دى لازم يكون ليها تحليل؛ يعنى حتجمعها هتبلور مشاكل معينة عاوزة حلول. ده فى اعتقادى إن الحلول دى متصلة بالجهاز الادارى أكثر منه أى حاجة تانية.

عبد الناصر: فيه عمليات بتروح للوزراء ساعات، فى عملية الشكاوى فى رأيى إنها تلخص بحيث يبقى الواحد عارف ايه اللى بيحصل.
طبعا العمليات دى يقدر عملها فى المجلس التنفيذى، لكن هنا فى المجلس بنشوف هل تحتاج الى عمل تنفيذى؟

حسين: لكن المكتب ده مش هنا يعنى مش تابع المجلس، المكتب ده وكل المكاتب دى بتخدم المجلس التنفيذى. أنا جالى شكوى أوديها فين؟ أوديها مكتب الشكاوى ويتصرف فيها على حسب التصرفات العادية اللى ماشية النهارده فى مكتب الشكاوى. يعنى أصل الشكاوى عبارة عن ايه؟ عينات الشكاوى.. واحد متظلم علشان نقله فى حتة اتنقل

بطريقة غلط أو حاجة، حعمله ايه ده؟! يعنى الناس بتبعت شكاوى.. هذا النوع من الشكاوى بيروح لمكتب الشكاوى.

عبد الناصر: اذا جالك شكوى توديها لعلى صبرى.

حسين: انشاءالله واحد عايز يشتغل؟

عبد الناصر: آه.

حسين: المفروض إن على صبرى هاتجيله الشكاوى من مكتب الشكاوى.

عبد الناصر: لأ.. فيه فرق بين شكوى بتيجى مكتب الشكاوى وفيه فرق بين.. أنا مثلا لما باطلع أنا بيجى لى فى اليوم آلاف الشكاوى وبتمشى وناس سلمت، وشوفنا شكوى شكوى بقى وإلا الناس.

حسين: ما هى دى النقطة يعنى.

عبد الناصر: مابنوديهاش لمكتب الشكاوى، ناخدهم كلهم ونحطهم فى دوسيهات وبقول: ده بيقول لى شكوى من جهة معينة، يعنى اللى عنده شكوى بيبعتها لعلى صبرى.

صبرى: الشكاوى متاحة. (ضحك)

الشرباصى: هو بس الموضوع متعلق بمكتب بالشكاوى.. بنتكلم عن شكاوى الأفراد.. الشكاوى الفردية. الموضوع يعنى سيادتك اتكلمت عن النقد الذاتى وعن حرية الرأى؛ فواحد عايز يبدى رأيه مثلا فى مسألة معينة أو مجموعة يعنى يمثلها واحد، فالواقع إنه مش حيقدر يبدى هذا الرأى!

علشان التيسير يعنى لو فيه لجنة تبقى اسمها لجنة الرأى أو نديها أى تسمية، يكون من حق أى مواطن إنه يبقى عنده فكرة معينة تتصل بأى موضوع إنه يبعت لها مذكرة.. يبعتلها الرأى اذا كان له أى رأى أو يطلب إنه ييجى قدام اللجنة يبدى هذا الرأى، ويكون له الضمان إنه مايلحقهوش أى شئ أو يكون متوهم إنه لو أبدى هذا الرأى

فى حتة ثانية يمكن أن يلحقه شئ، انما أمام هذه اللجنة يقدر يبقى مفهوم أنه يستطيع إنه يبدى رأيه ويقول أى شئ.. أى ما يعنى له، معرفش اذا كان حاجة من هذا القبيل هيكون لها..

محى الدين: تتصور ازاى حيبدى رأيه بايه؟! بغيره؟! حيخش فى عملية فيها دس بقى وعملية لا حدود لها.

الشرباصى: ماهو علشان كده يبقى قدام ناس مسؤولين ويقدروا هذا الكلام.

محى الدين: اذا عاوز يبدى فكرة يعنى عن الاشتراكية أو غيره، عنده لجنة تطبيق الميثاق ممكن يبعت لها أى حاجة، انما لو كان عاوز يشتكى مثلا من غيره أو حاجة زى كده، مش معقول إن احنا كده حتبقى العملية..

الشرباصى: أنا مابتكلمش عن شكوى، فى الواقع أنا بتكلم على واحد عنده مقترحات.

صوت: عنده لجنة الميثاق.

الشرباصى: موضوع نقد عام فى تصرف بيراه هو بيحدث، هذا المواطن بيرى إنه مواطن حريص على الثورة وعلى إن هذا التصرف مش متفق مثلا مع المبادئ، عاوز يقوله. لو قعدوا وقاله فى حتة يتصور له إنه يعتبر يعنى من وضع معين، انما لو نديله الأمان إنه هو ييجى أمام حد من المسؤولين ويقول هذا الرأى ويناقش فيه؛ بالعكس لو كان حتى كلام فارغ بيطلع مطمئن وبيعرف إنه استطاع إنه يسمّع المسؤولين الرأى اللى هو بيراه. طبعا ده مش حيكون مفتوح كده، انما ناس لهم قيمة ناس لهم رأى. يعنى ماهو النقد ده حنعمله ازاى بقى؟ أو يعنى التشجيع وحرية الكلام حنطبقة ازاى إلا لما نفتح باب للناس إن هم يتكلموا منه يعنى!

عبد الناصر: باتصور إن عملية النقد هتحصل فى الاتحاد الاشتراكى أساسا، يعنى هيبقى فيه أعضاء الاتحاد الاشتراكى. النقد الذاتى هو اللى الواحد ينقد نفسه بس مش قدام مجموعة من الناس قاعدين؛ ودى عملية حتعوز التدريب وحتعوز فترة إن الناس تنتقد نفسها. اذا قلنا الاتحاد الاشتراكى هيبقى فيه باستمرار اجتماعات؛ يعنى مثلا جميع الأعضاء بيمثلوا مؤتمر من القرية للمدينة وكل واحد يقول رأيه، اذا كنا هنعمل مؤتمر هل بتاع الجمعية التعاونية اللى هييجى؟! متهيألى لازم نبحث الموضوع.

محى الدين: متهيألى هو لو كان أى واحد عاوز يبدى اقتراح، يبعته للجنة المختصة بالشكاوى والمقترحات أو ييجى ويقول لنا وإحنا حننظرها.

الشرباصى: والله برضه فيه مسألة بتختص بالمكاتب المفتوحة، يعنى ده موضوع رئيسى خالص.. يعنى مافيش يوم بيمر إلا لما نسمع شكوى، مش مكاتبنا إحنا بالذات يعنى من مكاتب؛ لأن هى المسأله بتبقى عدوى بتنتقل الى كل طبقات الموظفين.

يعنى بس من يومين اتنين سمعت واحد جراح إنه راح يقابل مدير قلم فى وزارة من الوزارات، قعد تلات ساعات علشان يقابله علشان يعرض عليه موضوع! والواقع يعنى برضه عايزة توجيه من المكتب التنفيذى إن لابد إن المكاتب تكون مفتوحة ولجميع الناس؛ لأنه المواطن إن مكانش يقدر يحس إنه يتصل بالموظف فى أى وقت ويعرض عليه رأيه، حيحس باستمرار إنه فيه فاصل ما بين السلطة الحكومية والسلطة الشعبية.

واحد له قريب مبعوث من الخارج وجاى يستفسر عن وضع معين له – وراجل مثقف – وجى يقابل مدير البعثات علشان يتفاهم معاه، فكونه يقعد ساعتين تلاتة علشان يقابله وفى الآخر مايقابلوش! وفى الآخر يعنى يعامل معاملة! يطلع مليان سخط. فى الواقع ده مش المطلوب بالنسبة لأداء العمل.

بغدادى: كل وزارة مطلوب إنها يكون لها مكتب للعلاقات العامة، أى واحد يدخل المكتب ده ويقول له الموضوع كذا كذا كذا؛ فبيروح للموظف اللى عنده العملية دى مختص.

عبد الناصر: وبعدين لو الوزير قابل كل واحد هيشتغل ازاى يعنى؟!

الشرباصى: وبعدين لو مرة فى الأسبوع.. يعنى أصل هى المسألة إن الواحد يحس لما يكون له شغلانة يقدر يروح يقابل المختص اللى فيها، ومع هذا يجوز فى الأول يحصل أسبوع – شهر يحصل، انما مؤكد العملية حتنتظم، انما تترك أثرها فى نفوس الناس إن مافيش حجاب مابين الهيئة اللى المفروض إنها تخدم المواطنين وما بين المواطنين أنفسهم اللى هم لهم علاقات يومية.

بغدادى: يعنى هو لو مكتب علاقات عامة يبعته للموظف المختص، وبعدين يقول لصاحب الشكوى أو لصاحب الطلب: تيجى لى بعد يومين أو تلاتة، وهو عن طريقه بيحل الموضوع؛ بيريح المواطنين لأن هو علشان يروح كذا مكان بيحل مشكل معين..

عبد الناصر: هل ده بيختص بالمكتب التنفيذى؟

الشرباصى: آه.

صبرى: هو طبعا الموضوع ده اذا كان فيه حاجة متصلة بشغل الجمهور لازم هتتنظم، انما برضه عملية المقابلات وفتح المكاتب، أنا فى رأيى ده أكبر غلط ودى أكبر فوضى للبلد دى لسبب بسيط؛ طب الجراح راح يقابل المراقب، هل خد منه ميعاد علشان يشتكى إنه قعد مثلا ساعتين أو تلاتة؟! يعنى أنا مش بدافع عن الراجل لكن ده واقع والواحد لمسه فى أول حياته. الواحد مثلا بيقول فاتح مكتبه، طيب ييجى واحد يبقف على المكتب وعندى واحد فى المكتب جوه وعاوز يخش، طب ازاى أدخله؟! والناس هنا برضه واخده على العملية دى؛ واخد بعضه ورايح على الوزارة الفلانية رايح أقابل مدير البعثات علشان أخلص شغلة ابنى.. طيب مش معقول طبعا!

الشرباصى: والله ياأخ على ماهو الواحد مايقدر ياخد ميعاد من أى موظف ومايقدر يتصل بيه فى التليفون! طب حاول إنت تتصل – مش إنت يعنى باسمك – حاول أن تتصل بأى موظف عن طريق التليفون مهما صغر شأنه اذا كنت تقدر تتصل بيه؟! يعنى دى حاجات مجربة.

هى الفكرة إن الموظفين بيقفلوا على نفسهم ستارة، خصوصا إنه بيتعامل مع الجمهور لازم يكون بابه مفتوح؛ لأن وظيفته جاى علشان يخدم الجمهور فى مسائل يومية معينة. يعنى هو مش جاى علشان يكتب مذكرات، ده هو وظيفته إن.. أنا بتاع بعثات يبقى وظيفتى إنى أشوف المبعوثين وأطمن أهاليهم عليهم وأقضى مصالحهم. يعنى الناس أصحاب الخدمات المباشرة لازم يكون بابه مفتوح.

المعالجة للحالة النفسية للناس، المفروض إن المسؤول يقابل الناس ويستمع لهم حتى لو كان تضييع وقت!

السادات: هى دى طول عمرها محل شكوى يعنى مافيهاش شك، لكن فتحها على طول أمر يبقى صعب أوى، يعنى لو الاقتراح اللى بيقوله بغدادى فى محله إنه يتعمل مكتب للشئون العامة تحت، يمكن ده حتى يشهل طلبات الناس.

عبد الناصر: لا.. هو فيه ناحيتين.. الحاجة اللى بتمس الناس، المكتب التنفيذى بيقولوا يوم كذا ويوم كذا من الساعة كذا للساعة كذا بييجى الناس، وبعدين فى العمليات التانية الناس مثلا فى البنك الأهلى بيقعد فى مكان صالة كبيرة وبيستنى، ولكن العمليات اللى بتمس الناس فعلا لازم تنظم.

صبرى: هى دى وإنه ما يروحش إلا حتة واحدة – هى دى – وإنه ما يروحش إلا مكتب واحد؛ يعنى اللى عاوز يصرف معاشه بيروح يقابل شخص واحد بس، مايقولوش روح هات لى من الشهر العقارى مش عارف ايه!

الشرباصى: هو فى الحقيقة لو فيه أى موظف حتى كبار الموظفين، يشعروا إن أى واحد من أفراد الشعب يستطيع أن يصل الى الوزير مايجيش حد للوزير، فلو أى واحد مننا عمل يوم واحد بس فى الأسبوع.. يوم واحد يفتح بابه للناس، كل واحد يقول له شكواه ويبت فيها؛ الموظفين نفسهم هيستقبلوا هؤلاء الناس ويقضوا لهم مصالحهم لأنه برضه يجب أن الشعب يشعروا بهذا.

أنا بقول لسيادتك: بيجى لى ناس من المحافظات بقول لهم: ده من اختصاص المحافظ، بيقولوا: إحنا بنقدر نقابل هنا أكتر ما بنقدر نقابل المحافظ! يقول لى: طول النهار النور الأحمر على مكتبه وعلى مكتب السكرتير. ولو إن الموظفين هنا يشعروا إن الوزير مستعد إنه يفتح بابه يوم واحد فى الأسبوع لكل واحد، هم يهتموا. هل الشعب لا يستحق منا يوم واحد فى الأسبوع من الوزير؟! طبعا يستحق.

الشافعى: هو كان فى صفحة ٣ جايبين الادارة المحلية مع لجنة الخدمات، وبعدين فى التفاصيل جيبينها مع التنظيم. بالنسبة للادارة المحلية جاية مع لجنة الخدمات فى صفحة ٣، التفاصيل جاية مع لجنة التنظيم.

بغدادى: آه.. يعنى هى الشُعب ممكن شعبة تكون فى أكتر من لجنة.. ممكن إن الشُعب دى تخدم كل اللجان.

الشافعى: فى صفحة ١٠ اتكلمنا عن الأسعار والأجور اللى فى صفحة ٣، دى فى اللجان الأساسية.

حسين: برضه فيه موضوع فى صفحة ١٠، فيه مكتب الاقتصاد القومى ومكتب الاستهلاك القومى، وبعدين مكتب التنفيذ ومكتب الزراعة والرى. أنا لى رأى أن نخلى الأسعار والأجور؛ يعنى إحنا كنا فيه فكرة أن يتعمل لجنة للأسعار والأجور المقترح الأول.

صبرى: هو فيه لجنة وزارية للأسعار والأجور.

حسين: آه.. كنا بنقول الموضوع يستاهل، إنت كنت مقترح لجنة مع العلم إحنا معلش قلنا يبقى فيه لجنة اقتصادية، لكن يبقى لها مكتب مخصوص.. تستاهل يعنى العملية.

صبرى: يبقى ليها مكتب لوحده.

رفعت: بالنسبة للجان الوزارية فى المجلس التنفيذى، القرارات الوزارية لازم تعرض على المجلس كله.

صبرى: ده واضح أنا شرحته لهم..

أول حاجة الحقيقة دلوقتى القانون اللى هو يعتبر تطبيق لقانون الاصلاح الزراعى لمستأجرى الأرض، يعنى المفروض إنه بتنتهى السنة الزراعية فبيتنهى العقد، وكل سنة كنا بنمدها سنة بسنة؛ إحنا مقترحين إنه يبقى ٣ سنين.

ويكون النص: "يستبدل بنص المادة ٣٩ مكرر(أ) من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ٦٢، يستبدل به النص الآتى: تمتد لنهاية سنة ٦٥/٦٤ زراعية، عقود الايجار التى تنتهى بنهاية سنة ٦٢/٦١ الزراعية المتفق عليها فى العقد، والتى تمتد اليها تنفيذا لاحكام هذا القانون.

كما تمتد لنهاية السنة الزراعية ٦٥/٦٤ وفق عقود الادارة التى تنتهى خلال فترة الامتداد، ولا يجوز للمؤجر أن يؤجر حصة المستأجر إلا اذا أخل المستأجر بأى التزامات عن السنة الزراعية السابقة مباشرة على الامتداد أو خلال فترة الامتداد.

وفى هاتين الحالتين يعتبر العقد منتهى من تلقاء ذاته دون الحاجة الى الجوء الى القضاء".

هو النص سنة بس عدلناه لـ ٣ سنين، وإحنا حاولنا فى مجلس الأمة اللى فات ٣ سنين وهم رفضوا وقالوا سنة بس!

بغدادى: هو كان فيه شكوى.. الشكوى كانت موجودة.

محى الدين: لا يعنى الشكوى دى هنظلم فيها ناس كتير.

حسين: طبعا المعقول إن واحد عنده خمس فدادين وبعدين تانى يأجر ٦٠ فدان، أو واحد يملك ٢٠ فدان ومأجر ٣٠ فدان من بره، واخد منه جزء من أرضه مأجرها؛ حاليا القانون يخليه يتمتع بهذا الحق ومايرجعش الأرض لصاحبها! لأنه واحد حالته المادية أحسن بكثير من حالة المالك، والقانون بيحميه ماعد مايكون بيسدد الايجار. طبعا بتبقى العملية دى شكلها..

الشرباصى: هو الموضوع ممكن، هو فيه واحد فلاح مثلا هياخد خمس فدادين وكان مأجرهم؛ أنا عندى أولاد صغيرين وكبروا وعاوز أزرع لأن مكانش عندى أولاد ودلوقتى ولادى كبروا! هى دى النقطة التى يثار من أجلها؛ يعنى أنا كنت مأجر لأن مكانش عندى حد والنهارده عندى أولاد.. يعنى هأجر الأرض وأقعد أنا وولادى؟!

بغدادى: هو أى تعديل فى القانون دلوقتى هيفتح علينا باب.

حسين: هو من ناحية التطبيق الاشتراكى مايصحش أبدا، المنطق والعدل إنه واحد يملك أقل يدى للى يملك أكثر، واللى بيأجر أكثر واللى أغنى بحكم القانون!

صبرى: على هذا الأساس نخلى الامتداد سنة بدل ٣ سنين؟ ولكن الميزة فى الـ ٣ سنين الاستقرار يعنى.

صوت: ٣ سنين ونعدل.. يبقى فيه تعديل يعنى.